5 نواب يقترحون إجازة تعزية لأقارب المتوفى لمدة 4 أيام بمرتب كامل

تقدم 5 نواب هم د. خليل عبدالله وعبدالوهاب البابطين ود. عودة الرويعي وعدنان سيد عبدالصمد وعسكر العنزي باقتراح بقانون بشأن تعديل المادة (44) من المرسوم المؤرخ 1979/4/4 بشأن نظام الخدمة المدنية والخاص بمنح اجازة تعزية للأقارب من الدرجتين الثالثة والرابعة.

ونص الاقتراح على : يمنح الموظف في حالة وفاة الزوج أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة اجازة بمرتب كامل لمدة لا تزيد على أربعة أيام وتحتسب من اليوم التالي للوفاة إذا كان داخل دولة الكويت، وتبدأ المدة من تاريخ وصول جثمان المتوفى لدولة الكويت إذا كانت الوفاة خارج الكويت، أما إذا جرى الدفن خارجها فتبدأ المدة من تاريخ علم الموظف.

اجتمع 13 نائبا فقط بمكتب هايف للتنسيق أمس

هل ينفرط عقد كتلة الـ26 في جلسة استجواب الحمود اليوم؟

- مستجوبو وزير الاعلام: نحذر من شطب أي محور وطرح الثقة بعد المرافعة
- الطبطبائي: مستعدون للاستجواب وهدفنا الإصلاح وليثبت الوزير الحمود قدرته بالرد على المحاور
- البابطين: ليس صحيحا أن طلب طرح الثقة جاهز فوفق اللائحة لا يقدم هذا الطلب الا بعد مناقشة الاستجواب

ربيع سكر

في مؤشر لانفراط عقد كتلة ال 26 قبيل ساعات من استجواب وزير الاعلام وزير الدولة لشئون مجلس الأمة الشيخ سلمان الحمود المقرر مناقشته في جلسة اليوم ، لم يحضر اجتماع الكتلة أمس في مكتب النائب محمد هايف الا 13 نائبا للتنسيق حول الاستجواب وأولوية القوانين والقضايا المعروضة على مجلس الأمة واتفق الحضور على تفعيل دور اللجنة السباعية للتنسيق والمتابعة.

واجرى امس النواب المستجوبون د. وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين بروفة الاستجواب في قاعة عبد الله السالم ، وقال النائب عبدالوهاب البابطين: ليس صحيحا أن طلب طرح الثقة جاهز وموقع من 10 نواب بل وفق اللائحة والدستور لا يقدم هذا الطلب الا بعد مناقشة الاستجواب ، وأطلب من النواب الاستماع لمرافعتنا ثم الحكم. وتابع:أطالب رئيس مجلس الأمة الالتزام باللائحة وأحذّر من شطب أي محور من محاور الاستجواب.

ومن جهته ، قال النائب وليد الطبطبائي: مستعدون للاستجواب وهدفنا الاصلاح، وليثبت الوزير الحمود قدرته بالرد على محاور الاستجواب.

وأوضح الطبطبائي أن اللجنة السباعية تضم النواب أسامة الشاهين وعبد الوهاب البابطين ومحمد المطير وثامر السويط ومحمد هايف المطيري ونايف المرداس والحميدي السبيعي.

وقال النائب الحميدي السبيعي رداً على سؤال حول حضور «كتلة الـ26» للاجتماع : من قال بأننا 26؟ كتلتنا أقل بكثير

- السبيعي رداً على سؤال حول حضور «كتلة الـ 26» للاجتماع: من قال بأننا 26؟ كتلتنا أقل بكثير
- السويط: اتفاق مبدئي على استحقاق الاستجواب ونتوقع الوصول إلى مرحلة طرح الثقة بالوزير

وكشف بدوره النائب ثامر السويط عن وجود اتفاق مبدئي بين من حضر الاجتماع من النواب على استحقاق استجواب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب من حيث المحاور والمضامين. وأعرب السويط عن توقعه بالوصول إلى مرحلة طرح الثقة بالوزير غير أنه أكد وجود إجماع بين النواب الذين حضروا الاجتماع على الاستماع إلى مرافعة الاستجواب ثم الحكم وفقًا لقناعات النواب.

وقال النائب ماجد المطيري في تصريح له عقب الاجتماع إن تلك اللجنة سباعية ستكلف مهامّ تنسيق الاجتماعات النيابية لمناقشة الأولويات ومختلف القضايا.

وأشار بدوره النائب نايف المرداس إلى أنه تم بحث موضوع الاستجواب المستحق وبعض الملفات الأخرى. وحذر المرداس من «اتمام صفقة الدبابات الروسية والطائرات من قبل وزارة الدفاع «،مشددا على أنه»اذا تمت ستكون مشروع ازمة قادمة « واكد انه اطلع النواب المجتمعين في مكتب النائب محمد هايف بالامر «،مضيفا انه يحذر «وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد من اتمام الصفقة».

واكد النائب ماجد المطيري عقب انتهاء الاجتماع انه تم الاتفاق علي تشكيل لجنة سباعية تتولي التنسيق والاجتماعات علي ان تجتمع كل اسبوعين لمناقشة جميع القضايا والاولويات واوضح ان الحضور في اجتماع الامس 13 نائب بينما اعتذر جمعان الحربش لسفره ونائبين اخرين وذكر ان الاسماء التي تم اعلانها في الاجتماع الاخير بديوان النائب محمد براك المطير كاعضاء للجنة السباعية قد تتغير

والنواب الحضور في الاجتماع : -1 محمد هايف -2عبدالوهاب البابطين -3ثامر السويط -4حمود الخضير -5مرزوق الخليفة -6اسامه الشاهين -7 الحميدي السبيعي -8 وليد الطبطبائي -9 خالد العتيبي -10ماجد المطيري -11 نايف المرداس -12 محمد المطير -13 مبارك الحجرف.

في رسالة لرئيس المجلس حول تقرير لجنة التحقيق في «الإيداعات»

المويزري يطالب الغانم بالكشف عن الذين تضخمت أموالهم أثناء نيابته عن الأمة

شعيب المويزري

وجه النائب شعيب المويزري راسلة الى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم طالبه فيها بلكشف جميع التفاصيل والحقائق والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الخاصة بالإيداعات والتحويلات ، ليعرف الشعب كل من تضخمت أمواله وكل من كانت له تصرفات عقارية أثناء نيابته عن الأمة .

وقال المويزري في رسالته : من المعلوم أننا جئنا باختيار الشعب وثقته ومن واجبنا تجاه الشعب أن نطلعه على الحقائق كافة المتعلقة بمن وثق به الشعب وأصبح نائبا للأمة.

وانطلاقا من هذا المبدأ نرجو اتخاذ الإجراءات اللازمة ووفقا للوائح والتي من شأنها كشف جميع التفاصيل والحقائق والتوصيات والمرفقات التي تضمنها تقرير لجنة التحقيق الخاصة بالإيداعات والتحويلات المحفوظ لدى الأمانة العامة لمجلس الأمة، لكي يعرف الشعب كل من تضخمت أمواله وكل من كانت له تصرفات عقارية أثناء نيابته عن الأمة.

الصالح يطالب المجلس بالتصويت على منع الحكومة من زيادة البنزين في جلسة 14 فبراير

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح رسالة إلى رئيس مجلس الأمة يطلب فيها استعجال تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بشأن المقترح بقانون بتعديل المادة (2) من أحكام المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية لإقراره الجلسة المقبلة المقررة 14 فبراير.

وقال الصالح في رسالته» نظرت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 يناير 2017 المقترح بقانون المقدم مني وعدد من النواب بشأن تعديل المادة (2) من أحكام المرسوم بقانون رقم (79) لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة ، والذي يهدف إلى غل يد الحكومة عن رفع أسعار الوقود إلا بقانون وعودة أسعار البنزين إلى ما كانت عليه قبل سبتمبر الماضي». وأضاف « ونظراً لمواقف الحكومة المعلنة من القانون وتعذرها بعدم الدستورية ما يجعل من الأهمية إحالة الأمر الى المجلس ليقول كلمته في هذه القضية ، لذا نطلب من المجلس الموقر الطلب من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية استعجال رفع تقريرها بهذا الخصوص على أن يدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمناقشته وإقراره بعد بند الرسائل الوارد

قدم التعديلات إلى لجنة الشباب البرلمانية

الشاهين يتقدم بتعديلات على المشروع الحكومي بشأن الرياضة

تقدم النائب أسامة الشاهين بتعديل على مشروع بقانون تقدمت به الحكومة بشأن الرياضة. بأن تعامل الأندية المتخصصة والتي تمارس أكثر من ست لعبات مختلفة معاملة الأندية الشاملة. أما الأندية التي تمارس أقل من ست لعبات ولا يوجد ناد متخصص آخر بجانبها، فإنها تعامل معاملة الاتحادات الرياضية.

ونص اقتراح الشاهين على ما يأتي: تقدمت الحكومة بمشروع قانون لسنة 2017 م في شأن الرياضة وسعياً منا لإنجاح هذا القانون الجديد للرياضة الكويتية من دون أي ملابسات. فإنني أقدم لكم الشرح الآتي فيما جاء ببعض مواد القانون قد تسبب مستقبلاً بإشكالات عدة. جاء في المادة (15) من الباب الرابع بشأن الاتحادات الرياضية وتحديدا في الفقرة الأخيرة من المادة: « تعامل الأندية الرياضية المتخصصة المنتسبة لاتحادات دولية أولمبية أو غير اولمبية معاملة الاتحادات الرياضية، ولا يجوز تأسيس أكثر من ناد رياضي متخصص «.

وهنا نجد أن المشروع لم ينتبه إنه قد يوقع المؤسسة الرياضية المتمثلة بالهيئة العامة

أسامة الشاهين

للرياضة بإشكال قانوني. فهناك بعض الأندية المتخصصة بفئة معينة من الشباب تحتاج إلى تكوين اكثر من ناد متخصص لهم ولا سيما الفتاة وذوي الإعاقة. فالفتاة يحق لها مزاولة نشاطها الثقافي والاجتماعي والرياضي ولا يمكن لناد واحد في دولة الكويت ان يضم كل فتيات الكويت، وعليه قامت الدولة بإنشاء اكثر من ناد (مثل نادي سلوى الصباح، نادي الفتاة، نادي فتيات العيون..وغيرها) . وهنا نقف امام معضلة لو ان تم جعل كل ناد من هذه الأندية اتحاد فهل يعقل بان تشارك عدة اتحادات كويتية في بطولة واحدة باسم الكويت.

وينطبق هذا الأمر بالنسبة لذوي اعاقة فعدم تكوين اكثر من ناد رياضي للمعاقين يسبب مشقة على هذه الفئة كون إن ناديا واحدا لا يستطيع تقديم خدماته لكل فئات المعاقين بدولة الكويت نظراً للتوسع العمراني للدولة وظهور مدن سكنية جديدة بعيدة نسبيا عن موقع النادي الحالي الكائن بمنطقة حولي.

كما أن الفقرة الحالية تتعارض مع ما جاء في مادة رقم (18) من قانون رقم (8 / 2010) التي ألزمت هيئة الشباب والرياضة بإنشاء أندية خاصة برياضة المعاقين .

كما إن هذه الفقرة تتعارض في ما جاء بالباب السادس والخاص باللجنة البارالمبية الكويتية وتحديداً في1 المادة (25) من مشروع القانون حيث عرفت المادة اللجنة البارالمبية بأنها هيئة رياضية تتكون من الاتحادات الرياضية أو الأندية الرياضية المعنية برياضة المعاقين .....إلخ) علماً بان في دولة الكويت لا يوجد فيها سوى ناديين رياضيين لذوي الإعاقة هما: نادي الكويت الرياضي للمعاقين وهو عضوا باللجنة البارالمبية الدولية، ونادي الصم الكويتي ولا ينتمي إلى اللجنة البارالمبية الدولية.

من هذا كله اقترح التعديل الآتي على الفقرة الأخيرة من المادة القانونية رقم (15) على النحو الآتي: « تعامل الأندية المتخصصة والتي تمارس أكثر من ست لعبات مختلفة معاملة الأندية الشاملة ، وتكوّن فيما بينها اتحادات رياضية وتنظم للجان الأولمبية والبارالمبية حسب تخصصها ، ويجوز أن يكون هناك أكثر من ناد متخصص لها حسب الحاجة إلى ذلك .

أما الأندية التي تمارس أقل من ست لعبات ولا يوجد ناد متخصص آخر بجانبها، فإنها تعامل معاملة الاتحادات الرياضية لتمثيل دولة الكويت في المحافل الدولية وعليه أتقدم بهذا التعديل على المشروع بقانون المشار إليه عملا بالمادة (103) من اللائحة الرياضية.

عبد الصمد: الجهات الرقابية تثني على تعاون «الشؤون» والأخذ بتوصياتها لتسوية الملاحظات

« الميزانيات» تطالب بالاستعجال في تعديل تشريعات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد من الحالات

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه . أثنت الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة – وزارة المالية – جهاز المراقبين الماليين – ديوان الخدمة المدنية) على التعاون من قبل الوزارة في الأخذ بتعليماتها وتوصياتها لتسوية الملاحظات المسجلة عليها.

ودعت اللجنة إلى استمرارية هذا التعاون مع ضرورة تسوية جميع الملاحظات المحاسبية المسجلة على الحساب الختامي للوزارة والناتجة عن فصل قطاعي (القوى العاملة) و (شؤون ذوي الإعاقة) إلى هيئتين ملحقتين ضمن متطلبات الجهات الرقابية ، وإعادة هيكلة الوزارة بما يتناسب مع وضعها الجديد. وأطلعت اللجنة على الإجراءات المتخذة لتفعيل إدارة التدقيق الداخلي ؛ حيث تم شغلها بعدد كافٍ من الموظفين وتقويتها باللوائح لضمان سلامة عمليات المالية والإدارية في الوزارة وساهمت في تصحيح العديد من الملاحظات التي أثارتها اللجنة سابقا ومنها ضبط بدلات النوبة وصرفها لمستحقيها الحقيقيين وتقنين فرق العمل واللجان لاسيما وأن ديوان الخدمة المدنية قد أفاد اللجنة بتصويب جميع ملاحظات شؤون التوظف.

ورغم فعالية إدارة التدقيق الداخلي وإبتكار الوزارة لآليات رقابية جديدة لتطوير عملها إلا أنه ينبغي التحقق قانونا من صحة التفويض الممنوح من قبل الوزيرة لأحد قيادي الوزارة للإشراف على شؤون إدارة التدقيق الداخلي لاسيما وأن قرار مجلس الوزاء قد أناط بالوزير وحده دون غيره هذه المسؤولية ، وهو ما تحرّص عليه اللجنة كي يكون الوزير على إطلاع تام ومباشر بمجريات الأمور في الجهات التابعة له.

ويجب الإسراع بإدخال التعديلات المناسبة على تشريعات الرعاية الاجتماعية لتشمل العديد من الحالات الأخرى لتخفيف أعباء الحياة عن شريحة الكويتيات المتزوجات من من غير كويتيين خاصة وأنه قد أوقفت المساعدة عن بعضهن مؤخرا لعدم شمولهن بالقانون (حسب قناعة الوزارة) رغم احتياجهن على الرغم من شمولهن سابقا من قبل وزراء آخرين !!

وكان رأي رئيس اللجنة ضرورة إعادة النظر في قرار إيقاف المساعدة الاجتماعية المقدمة للمطلقات نتيجة امتناع أو مماطلة بعض المطلقين من دفع النفقة لهن ، وعدم الخلط بين مفهومي المساعدة الاجتماعية والنفقة ، بحيث يتم تقديم المساعدة الاجتماعية لهن تخفيفا لتكاليف الحياة عن هذه الفئة.

كما رفض رئيس اللجنة إيقاف المساعدات الاجتماعية أو التفكير في تقليلها ، وإذا ما رغبت الوزيرة بترشيد المصروفات فهناك مجالات بها هدر مالي حقيقي وهي بملايين الدنانير لابد من البدء بها كونها المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والتخطيط والتنمية.

وأنشأت الوزارة مكتبا للصحة الوقائية في دور الرعاية الاجتماعية للتأكد من سلامة الأغذية المقدمة للنزلاء يوميا عقب ملاحظة ديوان المحاسبة في هذا الشأن ، مؤكدة أن تقرير وزارة الصحة قد أفاد بعدم وجود حالات تسمم كما كان يُشتبه ، وهو ما أكدته كذلك لجان تحقيق الوزارة.

واستنكرت اللجنة رفض الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية قبول الإشراف على رعاية وصيانة حدائق الأطفال التسعة والموزعة على أنحاء البلاد بعد طلب الوزارة بذلك رغم أنه أحد الاختصاصات الأصيلة للهيئة ، مشددة على أن إقامة البرامج والأنشطة الترفيهية في تلك الحدائق هي من مسؤولية الوزارة دون أن يخل ذلك بمسؤولية واختصاصات الهيئة ولابد من إعادة النظر في هذا الجانب مجددا

عدنان عبد الصمد